الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

دراسة ميدانية بمنطقة زوارة

د. نصر الدين محمد بركة أبو غمجة
كلية الآداب – جامعة الفاتح

مقـــدمـــة

ربما لم يعرف فاتح الأندلس طارق بن زياد و هو يحرق سفنه عند بلوغه الضفة الأخرى، أن فعلته هذه ستصير مثلا يقتدى به بالنسبة لشباب الجنوب بدءا من العقد الأخير من القرن الذي ودعناه، فالذين تكتب لهم النجاة من الغرق في مقبرة المتوسط و يصلون سالمين لا غانمين إلى شواطئ أوروبا، يهرعون قبلا إلى حرق أوراق الهوية أملا في اكتساب هوية جديدة، فمن هنا جاء مصطلح " الحريك " الذي صارا دالا على الهجرة السرية عبر قوارب الموت أو شاحنات البضائع أو غيرها من الطرق التي تحرر المرء من " قطران " البلاد و تقوده نحو " عسل " البلدان الأخرى، فالهجرة السرية صارت اليوم من أكثر الأسئلة انطراحا في المشهد المجتمعي، كما أنها تعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فما من لقاء رسمي أو غير رسمي بين آل الضفتين، إلا و تلقي الهجرة السرية بظلالها عليه، و في ذلك تأثير مباشر على حساسية الموضوع و قوته الرمزية،المادية في صياغة السياسات المستقبلية و بناء العلاقات الثنائية. لكن كيف نقرأ من داخل العيادة السوسيولوجية هذه الظاهرة ؟ كيف نعيد تفكيك علائقها الممكنة والمستحيلة؟ وكيف نفهم باعتماد آليات الاشتغال السوسيولوجية أسئلتها المتعددة

والمتشابكة ؟ و بعد هل في المقدور الانتهاء من آثار الهجرة السرية اتصالا بشقها السلبي و المأساوي في آن ؟.[1]

وتؤكد الكثير من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت بالعديد من دول المغرب العربي أن نسبة عالية من الشباب و غيرهم من الكبار، والأطفال أيضا يجعلون من الهجرة السرية الهدف و الأفق الأثير، فالحلم الأكبر بالنسبة لهؤلاء الشباب المغاربيين هو الالتحاق بالفردوس المفقود والانتهاء من متاهات العطالة القاتلة والانتظار الممل، ففي منطقة بني ملال (وسط المغرب) و هي من أكثر المناطق التي تنشط بها مافيات الهجرة السرية، يؤكد 96 % من المبحوثين الذين شملتهم دراسة اجتماعية حول الظاهرة، أنهم سيلجأون إلى " الحريك (*)" و بأي " طريقة " و بأي " ثمن " من أجل الوصول إلى الفردوس المفقود، أسوة بأقرانهم الذين لم يهتموا بذلك المثل الشعبي الدارج الذي يوصي بأن " قطران بلادي و لا عسل البلدان "، فما يأتي به "الزماكرية "(أي المهاجرين) صيفا من سيارات فارهة، و ما يقومون به لصالح عائلاتهم يؤكد بأن عسل الضفة الأخرى يستحق اللعب بالنار عبر ركوب قوارب الموت.

نفس النتيجة تقريبا تؤكدها دراسات أخرى أجريت بالعديد من دول الضفة الجنوبية للمتوسط مع اختلاف بالطبع في الدرجة لا في النوع اعتبارا للخصائص الديموغرافية و الاجتماعية، و ما يؤكد هذا التوجه العام نحو " الحريك " كأفق مستقبلي هو ما نستيقظ عليه من أخبار الموت في المالح، فما أن نستفيق من هول خبر غرق إحدى " الباطيرات "(أي القوارب الصغيرة) المحملة بالأجساد الراغبة في " الحريك "، حتى تتناهى إلى مسامعنا أرقام محزنة أخرى تؤكد هلاكا جديدا في مقبرة المتوسط " غرق ثمانية.. خفر السواحل يلقون القبض على مائة... عشرات الضحايا في عداد المفقودين.." هذا ما تردده بشكل يومي تقريبا وسائل الإعلام الأوروبية التي تجد في الهجرة السرية موضوعا دسما لا يخلو من نشراتها و قصاصاتها الإخبارية.

---

1 عبد الرحيم العطري، ظاهرة الهجرة السرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الموقع الالكتروني للمجلة
http://www.swmsa.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1777

(*) يستخدم مصطلح الحريك للإشارة إلى ظاهرة الهجرة السرية، في دول المغرب العربي.

فظاهرة الهجرة السرية التي يروح ضحيتها شباب انسدت في وجهه الآفاق، فاختار ركوب البحر / الخطر، انتقلت عدواها إلى أطفال في عمر الزهور و نساء حوامل و أخريات يحملن على ظهورهن الرضع من الأطفال، بل إن الشيوخ ذاتهم تستهويهم المغامرة و يصرون على حجز مكان ما بقارب من قوارب الموت أملا في بلوغ المشتهى / الضفة الأخرى، وهذا كله يعني أن سيول الهجرة نحو الشمال آخذة في الارتفاع و أن موسم الرحيل استحال مواسم لا نهائية تهدي مزيدا من الضحايا و الآلام الاجتماعية في كل حين.

إن نتائج سياسات الترميق والتنمية المعطوبة هي التي توصل الشباب وغيرهم إلى درجات عليا من اليأس المعتق، و هي ذات العوامل التي تقف وراء تفضيل " عسل الآخر " على " قطران الوطن "، و تجعل المرء راغبا في الهجرة و لو بأقسى الوسائل، فأمام غياب فرص العمل والاندماج السوي في الحياة الاجتماعية، و بسبب ضعف آليات تأطير الثقافي والسياسي الذي يمكن أن تلعبه هيئات المجتمع المدني، و أيضا بسبب الصورة النمطية الباذخة التي تروج عن الضفة الأخرى، فآل الجنوب يرون في الالتحاق بذلك ال" هناك " الخلاص و الحل النهائي لجميع مشاكلهم، فما تحمله الصورة الوافدة عبر الفضائيات و الانترنيت يؤكد بأن ثمة مسافة تقاس بالسنوات الضوئية بين الضفتين، و لهذا لا مناص من حرق هذه المسافات الزمنية للتحرر من قطران الذات و انهيارها الفادح بين أحضان العطالة و التهميش و الإقصاء.

لكن العطالة والفقر و التهميش لم تكن دوما أسبابا وحيدة وراء تأجيج الرغبة في الهجرة السرية، فثمة عوامل أخرى من قبيل الانبهار بدنيا الآخر و اشتهاء محاكاته في سياق رحلة الاغتراب عن الذات التي تحتمل التوجه العام نحو مجتمع استهلاكي ذي بعد واحد يرى في " الآخر " منتهى الأشياء، فابن خلدون أخبرنا في مقدمته بأن المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في نحلته و أكله و ملبسه و سائر أحواله و عوائده، إنها ضريبة أخرى من ضرائب التخلف و التبعية التي تغرق فيها دول الجنوب.

ومع ذلك فجرأة الموقف السوسيولوجي تفرض علينا ألا نعلق القضية على " مشجب الآخر "، ذلك لأن الأسباب الكامنة وراء " الهجرة السرية " تنبع بالضرورة من رحم الوطن، من متاهاته وعطالته و فقره المدقع، من تنميته المعطوبة و سياساته المزورة، من اقتصاده التبعي المهلهل و علاقاته المشوهة، من كل ذلك تتأسس الأسباب المؤدية إلى اختيار عسل " الآخر " و لو كان مزيفا على الاستمرار في تجرع قطران بلدان أصابها الترهل و العفن في كل شيء.

إن الارتفاع المهول لظاهرة الهجرة السرية، و إن الحضور الكثيف لأسئلتها الشقية، يؤكد بأن الحاجة ما زالت ملحة إلى مقاربة أكثر إجرائية وأكثر عدالة في التعاطي مع دواعيها المباشرة و نتائجها الكارثية، فغياب هذه المقاربة الناجعة هو الذي يساهم فعلا في استفحالها و تنامي درجاتها في المشهد المتوسطي، فالظاهرة ما زالت تحاط بالسرية التامة. كما أن الدول الأوروبية في تعاملها مع الظاهرة تصر على استحضار الهاجس الأمني، إذ تراهن على تقوية سياسة الستار الحديدي لمجابهة " تهافت " الجنوبيين على أراضيها، و في ذلك عسف واختزال كبيرين، اعتبارا لمبادئ العلاقات التنموية المشتركة التي تظل حبرا على ورق في الكثير من الأحايين.

من هنا وفي ضوء كل هذه الاعتبارات، تأتي هذه الدراسة، لتطرح موضوع الهجرة السرية علي طاولة البحث والمناقشة العلمية والأكاديمية، حيث من المعروف أن ليبيا تعد أحد المحطات المهمة في منطقة شمال أفريقيا، والتي من خلالها يحاول ممارسو الهجرة السرية الولوج إلي فردوسهم المفقود.

وقسم الباحث هذه الدراسة إلي ثلاثة أجزاء أساسية، في الجزء الأول يعرض لمشكلة الدراسة وأهم إجراءاتها المنهجية، وفي الجزء الثاني يعرض لإطار الدراسة النظري، أما الجزء الثالث والأخير فيعرض فيه لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولا : مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

(أ) مشكلة الدراسة :

تعد الهجرة غير القانونية ظاهرة اجتماعية لها تأثير بالغ الأهمية على أغلب بلدان العالم سواء أكانت متقدمة أو متخلفة أو نامية، و ذلك لأن هذه الهجرات دفعتها ظروف اجتماعية واقتصادية و سياسية متأثرة بتيارات العولمة التي ساعدت على جذب المعلومات وانتشارها بين الأفراد للتعرف على مواطن الغنى و الفقر بين سكان العالم، الأمر الذي دفع كثيراً من السكان إلى التنقل بطرق غير شرعية عبر الحدود لدخول البلاد المستهدفة حيث العمل و الإقامة بالرغم من كافة الإجراءات الأمنية التي تمنع دخول المتسربين، و كانت المعلومات و الشبكات وراء حدوث مثل هذه الهجرات وتشجيعها فضلاً عن الظروف الصعبة التي يعانى منها أفراد المجتمعات المتخلفة و النامية داخل بلدانهم و قد شهدت هذه الهجرات أشكالاً مختلفة منها مخالفة تأشيرات الدخول والاستمرار و البقاء دون ترخيص بذلك من أجل البحث عن العمل أو من خلال التسلل عبر الحدود عن طريق البحر أو الجو و هذا التسلل فيه خطورة على حياة المهاجرين أو التعرض لسوء المعاملة عند الضبط و الترحيل ثم الاستجواب في البلد الأصلي عن أسلوب السفر و عصابات التهريب.

و من هنا ترجع أهمية الموضوع حيث يكشف عن تعارض المصالح بين الدول الغنية و الفقيرة، حيث أن الهجرات أغلبها تتجه من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية مستخدمة كافة الأساليب التي تساعدها على دخول البلاد الغنية للعمل و الإقامة من خلال الشبكات الاجتماعية، مما يعرض هذه الدول إلى مشكلات عديدة.

و تكمن مشكلة البحث فيما يظهر من زيادة معدلات الهجرات غير القانونية حول العالم دون النظر إلى هذه المشكلة أو التعرف على أسباب حدوثها أو ما يتعرض له هؤلاء المهاجرون خاصة و أنهم من الشباب راغبى الحياة الذين يتعرضون لأسوأ معاملة و المطاردة و قد يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى الموت.

وتظهر المشكلة في الدول المستقبلة نظراً لعدم قدرة المهاجرين على العمل وقضاء احتياجاتهم لظروف البطالة و عـدم تـوفر العمـل نظـراً لمحدودية المعلومات التي تصل إلى المهاجر كذلك فإن عـودة المهـاجرين مرحلين تسبب مشكلات للدول الطاردة سواء أكانت أمنية أو اجتماعية مـع تشديد الإجراءات الأمنية عليهم للتعرف على شبكات المقاولين الذين يدفعون الشباب للسفر نظير مبالغ مالية كبيرة و غالباً ما يكون ذلك تحـت عامـل الاحتيال.

من هنا يطرح الباحث مشكلة دراسته في القضية التاليـة : الأبعـاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة السرية. فالدراسة سـوف تحـاول إلقاء الضوء علي مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهـذه الظاهرة الخطيرة، التي تزايدت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، خاصـة بالنسبة لاتخاذ الأراضي الليبية قنطرة وصول للشاطئ الآخر من أوروبا.

(ب) أهداف الدارسة

إن الهدف العام لهذه الدراسة يتمل في التعرُف علي أهم المحـددات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل مشكلة أو ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تنطلق من الأراضي الليبية،وفي ضوء هذا الهـدف العـام تسعي الدراسة إلي تحقيق عدد من الأهداف، علي النحو التالي :

1- التعرف علي أهـم خـصائص وسـمات المهـاجرين غيـر الشرعيين.
2- التعرف على أهم الأبعاد الاجتماعية لحيـاة المهـاجرين غيـر الشرعيين .
3- التعرف على الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الهجرة غيـر الشرعية .

(ج) تساؤلات الدراسة

في ضوء ما سبق طرحه في مشكلة الدراسة وأهم الأهـداف التـي تسعي إلي تحقيقها، فإن التساؤل الأساسي في هذه الدراسة هو :

ما أهم المحددات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الهجرة غير الشرعية، التي تنطلق من الأراضي الليبية ؟.

وفي ضوء هذا التساؤل يطرح الباحث ثلاثة أسئلة أساسية علي النحو التالي :

1- ما أهم خصائص وسمات المهاجرين غير الشرعيين ؟
2- ما أهم الأبعاد الاجتماعية لحياة المهاجرين غير الشرعيين ؟
3- ما أهم ملامح الحياة الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

(د) منهج الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة الوصفية، حيث تسعي الدراسة إلي رصد ومعرفة الجوانب المختلفة، التي تشكل حدود مشكلة أو ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو هدف يغلب عليه الطابع الوصفي، فإن الدراسة تقع في نطاق الدراسات الوصفية، ومن ثم فقد اعتمد الباحث علي احد أهم المناهج التي تستخدم في هذا النوع من الدراسات وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة .

(هـ) أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث بشكل أساسي علي أحد الأدوات التي يشيع استخدامها في الدراسات الوصفية، خاصة تلك الدراسات التي تعتمد علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وهي أداة الاستبار (استمارة الاستبار) حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبار (مقابلة مقننة)، تتضمن عددا من الأسئلة التي قام بتوجيهها إلي أفراد عينة البحث من الذين حاولوا القيام بعمليات هجرة غير شرعية من منطقة ازواره، وهي احد المناطق التي اشتهرت بقيام المهربين وسماسرة الموت، بنقل الراغبين في الهجرة من شواطئها باستخدام مراكب صيد غاية في البدائية وتفتقد كل مواصفات الأمان والراحة الآدمية.

(و) مجالات الدراسة :

1- المجال المكاني

قام الباحث بتطبيق دراسته الميدانية بمدينة زواره ، وهـي احـدى المدن الليبية التي تطل علي البحر الأبيض المتوسط ، وتبعد عن طـرابلس عاصمة البلاد نحو 120 كيلو متراً.....

2- المجال الزمني

استغرقت الدراسة الميدانية في هذا البحث قرابة سبعة شهور، وهي مدة قليلة، عند النظر إلي حجم عينة البحث التي طبقـت عليهـا الدراسـة الميدانية، وترجع طول هذه المدة، إلي الظروف الخاصة بالعينة، فلا توجـد تجمعات معروفة لهؤلاء المهاجرين، كما أن فرصـة اللقـاء بهـم هكـذا بالصدفة تكاد تكون معدومة، والوسيلة الوحيدة للحصول علي مفردات هـذه العينة، من خلال رجال الأمن الذين يلقون القبض عليهم، إما أثناء التـدبير لعملية التسلل والهجرة، أو أثناء العملية ذاتها، وهم ما زالوا علي الشواطئ أو في عرض البحر.

3- المجال البشرى

تمثل الجمهور البشري في هذه الدراسة، في أولئك الـذين حـاولوا القيام بعمليات هجرة غير شرعية، مستغلين الأراضي الليبية عبـر مدينـة زواره، للتسلسل للشواطئ الأوروبية، وقد تم إلقاء القبض عليهم مـن قبـل السلطات الأمنية بالجماهيرية، وقام الباحث بإجراء مقابلاته مع عينـة مـن هؤلاء المغامرين.

(ح) عينة الدراسة

نظرا لعدم وجود بيانات دقيقـة حـول أعـداد المهـاجرين غيـر الشرعيين، ونظرا لأنه في الغالب ما تقوم السلطات الليبية، بترحيل هـؤلاء المهاجرين إلي بلدانهم الأصلية، بعد احتجازهم فترة من الزمن للتأكد مـن عدم ارتكابهم أي مخالفات قانونية أخري، فإن عينة الدراسة هذه وقعت في نطاق العينات العمدية، حيث قام الباحث باختيار مفردات العينة بشكل عمدي

غرضي، وذلك حسب تقييم الباحث لأهمية كل مفردة، وأيضا مع الأخذ في الاعتبار مدي تعاون المفردة، ومدي قدرة الباحث علي تطبيق أداة الدراسة عليه، لذا كانت هناك اعتبارات كثيرة من أهمها عامل اللغة، فقد اقتصر الباحث في اختيار نوع العينة، علي أولئك الذين ينطقون اللغة العربية فقط، فقد تضمن جمهور الدراسة من المهاجرين غير الشرعيين، من جنسيات متعددة منها لا ينطق أهلها باللغة العربية، وحتى أنه كان من بينهم من يعرف اللغة العربية، فهو ينطقها بلهجة غير مفهومة، لهجة محلية في الغالب. وقد بلغ حجم العينة التي قام الباحث بتطبيق دراسته الميدانية عليها ستون مفردة.

ثانيا : الإطار النظري للدراسة

(أ) مفهوم الهجرة غير القانونية

يعد مفهوم الهجرة غير الشرعية ، من المفاهيم الحديثة نسبا، إذا أن الإنسان عرف الهجرة بالمعني الواسع والمعروف منذ وقت طويل، والتي يقصد بها انتقال الإنسان من مكان لآخر، بقصد العمل أو الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وكانت الهجرة تصنف إلي أنواع عديدة حسب محك التصنيف، مثل الهجرة الداخلية والخارجية، الهجرة الدائمة أو المؤقتة، الهجرة القسرية أو الطواعية، وهكذا، غير أن السنوات الأخيرة، بدأنا نسمع عن نوع جديد أو لنقل تصنيف جديد للهجرة، وهو الهجرة الرسمية في مقابل الهجرة غير الرسمية، أو الهجرة الشرعية في مقابل الهجرة غير الشرعية، والتي يقصد بها تحركات الأفراد من بلد إلى أخر للإقامة و العمل بدون موافقة السلطات المستقبلة للمهاجرين، وذلك سعياً للاستقرار والرزق بالرغم من خطورة الموقف للمهاجر ومقاومة الدول له .

و في واقع الأمر فإن التحسينات في النقل و الاتصال زادت من إمكانية التدفقات العالمية للهجرة غير القانونية و الطلب عليها بشكل مباشر وذلك لعدة أسباب :

1- انخفاض تكاليف نقل المهاجرين و تعدد وسائلها فضلاً عن زيادة المعلومات بين الدول.2- ظهور الأقمار الصناعية التي أظهرت أماكن الفقر

في العالم كما أظهرت أماكن الثراء مما أدى إلى زيادة عمليـــات الانتقـــال سواء كانت القانونية أم غير القانونية.[1]

2- ظهور الشركات متعددة الجنـــسيات و طلبهـــا علـــى العمالـــة الرخيصة مما أدى إلى خلق التوترات بين الطموحات و الواقع.

ولعل من أهم المشكلات التي تحدثها الهجرة غير الشرعية، هي أن هذا النوع من الهجرة عندما يبدأ ' فإنها تكتسب استمرارية ذاتية، ثم تصبح هناك صعوبة في إيقافها، أو حتي السيطرة عليها ، وينعكس ذلك علـــى اختيار المهاجرين للأماكن التي يتوجهون إليها و هى نفس الأمـــاكن التـــي ذهب إليها أصدقاؤهم و أقاربهم و هذه الخـــواص مـــن شـــأنها أن تخلـــق مجموعة مشتركة من المشكلات لصانعى السياسة.[2]

و يشير " بيتر ستولكر Peter Stolker " إلي أهم الأسباب الكامنة خلف ظاهرة الهجرة السرية " فالقدرة على إيجاد وظائف جديـــدة و كـــسب أجور يجعل الأفراد يهاجرون بشكل قانوني أو غير قانوني علماً بأن كثيـــراً من الدول المتقدمة أغلقت أبواب الهجرات و بالرغم من ذلك فـــإن هنـــاك هجرات غير قانونية متزايدة نتيجة حلقات الفقر الذي يعانى منها أفراد هذه المجتمعات، و في دراسة مسحية تم إجراؤها عام 1996ف شملت 496 من المكسيكيين غير المسجلين في الولايات المتحدة وجد أنهم كـــانوا يكـــسبون متوسط 31 دولار في الأسبوع في أعمالهم بالمكسيك بالمقارنة إلـــى 278 دولار أمريكي في الولايات المتحدة، و الملاحظ أن بلداناً كثيـــرة أصـــبحت موردة و مستقبلة للمهاجرين غير القانونيين، و قد أوضـــح مكتـــب العمـــل الدولي أنه فيما بين 1970 – 1990ف أرتفع عدد البلاد المصدرة للعمالـــة الدولية من 29 – 55 بلداً .[3]

وقد فسر بعض الباحثين ظاهرة الهجرة غير شرعية مـــن منظـــور الظروف الاجتماعية التي تشكل عوامل خانقة علي سكان بعـــض البلـــدان

1 أيمن احمد أنسي، تأثير الهجرة غير القانونية علي قرية نشوة مركز الزقازيق، دراسة حالة لبعض المهاجرين من أبناء القرية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2005، ص 19

2 إحسان الأمين، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، دار طوبقان، الدار البيضاء، 2001، ص 253

3 http://www.aljaeeranet/news/europe

الفقيرة، ومن ثم أمكن القول بأن المهاجرين غير القانونيين يتحركون لتقليل التوتر داخل النظام الاجتماعي الذين يعيشون داخله اعتقادا في البحث عن مستوى اجتماعي أفضل، لكن نظام الهجرة غير القانوني يهدد المهاجرين بفقدان حياتهم و أموالهم و يعرضهم لمزيد من التوتر فضلاً عن دخولهم السجن. [1]

والمتتبع للإحصائيات الصادرة حول حجم ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة، يلحظ أن هناك زيادة في معدلات هذا النوع من الهجرة في الآونة الأخيرة بسبب تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الدول النامية وزيادة معدلات البطالة بشكل ملحوظ مما دفع الكثير من الشباب بتعريض حياتهم و أمنهم للخطر عن طريق دخول البلاد الغنية بشكل غير قانوني من خلال التسلل عبر البحار أو اختراق الحدود على أمل إيجاد عمل يحقق عائداً، و غالباً ما تكون هناك مطاردات حكومية لهذا النوع من الهجرة.

و شكلت الهجرة غير القانونية من أجل العمل التيار الرئيسي من المهاجرين إلى أوروبا خلال هذه المرحلة وبعد انهيار حائط برلين عام 1989ف وتخفيف إجراءات مراقبة الحدود من قبل الدول الشيوعية السابقة أصبحت ألمانيا الهدف المفضل للبولنديين و البلغاريين و الرومانيين الذين أرادوا أن، يحصلوا في شهر واحد على ما يساوى أجور سنة كاملة في بلدانهم و أرادت الحكومة الألمانية الحد من عدد المهاجرين الذين يدخلون بطرق غير قانونية، من خلال مجموعة الإجراءات المشددة لمنعهم من الدخول و العمل.

والملاحظ أن معظم العمالة المهاجرة في الأرجنتين غير قانونية، ولهذا حاولت الحكومة تنظيم تدفقها من خلال سلسلة من برامج العفو لهؤلاء المهاجرين، و قدمت حكومة الأرجنتين العفو لحوالي 250 ألف مهاجر دخلوا بطريقة غير قانونية و كانوا يحملون عقود عمل سارية المفعول، ولكن استمر في البلاد حوالي 100 ألف شخص من المهاجرين الذين دخلوا بطرق غير قانونية، و في عام 1995ف سارعت الحكومة الأرجنتينية إلى

1 زياد السالمي، نحو عالم افضل، الهجرة السرية بين الأحلام والأوهام، الدار الدولية للنشر، بيروت، 2002ف، ص 29

تطبيق قوانين العقوبات المفروضة على المستخدمين و التي تشمل فـــرض غرامة تصل إلى 5000 دولار لكل عامل مهاجر دخل بطرق غير قانونيـــة أو إغلاق مكان العمل و تمنع الأرجنتين أبناء مثل هؤلاء المهـــاجرين مـــن دخول المدارس العامة.

كما كانت فنزويلا محطة أنظار المهاجرين الكوبيين الذين يرغبـــون في الاستفادة من الفروق في معدل الدخل و الهروب من العنف المدني فـــي بلدهم وقد دخلوا البلاد في التسعينيات بطرق غير قانونية و تقوم الحكومـــة الفنزويلاية بزيادة جهودها لتسفير الذين دخلوا بطرق غير قانونية . [1]

وتؤكد الدراسات أن العديد من دول العالم الآن، باتت تعـــاني مـــن ظاهرة الهجرة السرية، ففي بريطانيا وحدها، يوجد أكثر من مليون مهاجر غير قانوني يدخلون البلاد ويعملون و يؤثرون على النـــواحي الاجتماعيـــة والاقتصادية لذلك تسعى الحكومة إلى وضع إجـــراءات قانونيـــة تفـــرض عقوبات على عمليات التهريب و تسهيل مهمة المتجاوزين و تشديد العقوبة على الأفراد و الشركات المتورطة في استقدام المهاجرين بـــصورة غيـــر قانونية خاصة من الشرق الأوسط بصورة أساسية من خلال نفـــق المـــانش الذي يربط فرنسا ببريطانيا بالرغم من الرقابة المشددة . [2]

و في واقع الأمر تمثل الهجرة غير القانونية أزمة كبيرة في عـــالم اليوم خاصة بالنسبة للدول الغنية التي تتوافد عليها هـــذه العمالـــة وكـــذلك بالنسبة للدول الطاردة الفقيرة نظراً لما يعانيه المهاجرون من أزمات تصل إلى فقد الحياة أو التعذيب أو الاعتداءات أو فقد حقوق الإنسان.

و بالتالي فان الهجرة غير القانونية تمثل أزمة كبيرة في عالم اليوم خاصة بالنسبة للدول الغنية التي تتوافد عليها هذه العمالة و كذلك بالنـــسبة للدول الطاردة الفقيرة لما يعانيه المهاجرين من أزمات تصل إلى فقد الحياة أو التعذيب أو الاعتداءات أو فقد حقوق الإنسان.

---

1 http://www.wehamestv.org/renort2004.hragenda

2 فليب مارتن، الهجرة الدولية، تحد عالمي، ترجمة فوزي سهاونة، النشرة السكانية ا لعالمية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 58

(ب) أسباب الهجرة غير الشرعية

تظهر الهجرة غير قانونية من توترات في البناءات الاجتماعية التي قد تسبب العنف و الهبوط في المستوى الاقتصادي للفرد الأمر الذي يساعد على هروب الأفراد من المجتمع و تحويل توتراتهم إلى المستوى الفـردي عن طريق الهجرة و يمكن توضيح ذلك من خلال.

1- قد يكون لدى الفرد تصور متوازن للوضع الاجتماعي داخل نظام مجتمعي، ولكنه يتعرض لتوتر اجتماعي اقتصادي، لأنه عـضو فـي نظام سلطة عاجزة عن تحقيق الأمن الاجتماعي، و في الوقت نفسه يمكـن أن يدرك فرصة محدودة للحد من وضعه في مجتمعه من خلال إستراتيجية تقوم على الهجرة إلى نظام آخر يحاول فيه تحقيق إشباعاته.

2- يتعرض الفرد في كثير من الأحيان إلى تـوترات عدائيـة داخلية و خارجية تصيب الأفراد داخل المجتمع الأمر الذي يساعد الأفـراد على تخفيض فرص التوتر من خلال الهجرة للحصول على وضع أفـضل مما هو عليه.

3- التفاوت الاقتصادي الهائل بـين البلـدان المتقدمـة الغنيـة ووالبلدان المتخلفة الفقيرة و هو التفاوت الذي ظهر فـي القـرن العـشرين بحيث بات الفارق في مستوى الدخل بين أغنى البلـدان و أفقرهـا يتعـدى مائتي ضعف ما يحصلون عليه في بلادهم.

4- تفاقم المنازعات السياسية والإثنية الداخليـة بحيـث باتـت شعوب و طوائف بكاملها تضطر إلى طريق الهجرة الجماعية.

5- ظاهرة العولمـة التـي و إن لـم تلـغ الحـدود الـسياسية والاقتصادية بين دول العالم إلا أنها ألغت حدودها الأيديولوجية.

6- عدم الاستقرار السياسي حيث تعانى من هذه الظاهرة معظم البلدان النامية.

7- الحواجز الإقليمية بين هذه البلدان و غياب التكامل الهيكلـى وتنافر برامج و خطط هذه البلدان.

8- التحدي الذي يجابه نهوض البلدان النامية و تكالب عناصر العداء له لتجعله يعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد.

9- التبعية للبلدان المتقدمة و تأصيل هذه التبعية مع اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة.

10- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة دون النجاح في تحقيق توظيف لها في البلدان المستوردة. [1]

وإلي جانب كل هذه الأسباب لا يمكن أن نغفل أو نتجاهل الدور الكبير الذي تعلبه المشكلة السكانية،سواء في مجال الهجرة بوجه عام أو الهجرة غير الشرعية علي وجه الخصوص، وهو الأمر الذي أكدت عليه الكثير من الدراسات، فالدراسات تشير إلي أن عدد سكان العالم قد زاد خلال السنوات الأخيرة، في الفترة ما بين عام 1950ف إلي عام 1985ف، بمعدل سنوي بلغ 9.1%، ويتركز النمو السكاني في أفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية التي بلغت حصتها من النمو السكاني العالمي نحو 85% 2. ومن هنا نستطيع أن نفهم سر تدفق الهجرات غير الشرعية من هذه البلدان على وجه التحديد. (*)

و الواقع أن المهاجرين يواصلون عبور الحدود بصورة غير قانونية و يحاول البعض الانتفاع بإجراءات طلب اللجوء و لكن إجراءات الرقابة التي تحد من الهجرة و التدابير الأمنية الموجهة إلى المهاجرين قد تضطر المزيد من هؤلاء إلى التنقل سراً و لهذا يزداد تعرضهم لشتى ضروب انتهاكات حقوق الإنسان كما يضطر البعض إلى اللجوء إلى المهربين والمتاجرين بسبب افتقارهم إلى القنوات الشرعية. [3]

---

1 الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لشئون اللاجئين، الحركة السكانية في العالم، النسخة العربية، نيويورك، 2003، ص 16

2 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989، ص 129

(*) أنظر في ذلك علي سبيل المثال :رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 84، ديسمبر 1984 / لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 201، سبتمبر 1995

3 صابر الهاشمي، المخاطر المحتملة للهجرة غير الشرعية لدول أوربا، ورقة بحثية مقدمة لندوة (الحريك) الهجرة غير الشرعية المخاطر والتحديات، مركز دراسات الهجرة غير الشرعية، الرباط، 2002، ص 4

وبالقطع، فإنه ليست هذه كل الأسباب الكامنة خلف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكنها علي الأقل الأسباب الأساسية التي تظهر في حالات هذا النوع من الهجرة التي زادت مؤخرا، وتصاعدت حدة الأصوات الداعية إلي مواجهتها والحد منها، وذلك للآثار الخطيرة المترتبة عليها، سواء بالنسبة للبلدان التي تقصدها هذه النوعية من الهجرات، أو بالنسبة حتى للبلدان أو الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من الهجرة.

(ج) مشكلات الهجرة غير الشرعية

تكمن مشكلات الهجرة غير الشرعية من خلال التبادل السريع للمعلومات عبر الحدود كما بين المكسيك و الولايات المتحدة فإن العمال المهاجرين يمكن أن يصبحوا أكثر حساسية للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل ، فقد استنتجت دراسة أمريكية أجراها معهد السياسة العامة بكاليفورنيا أنه عندما كان اقتصاد كاليفورنيا مزدهراً في منتصف الثمانينيات ازدهرت الوظائف و بلغت الهجرة غير الشرعية ذروتها على الجانب الآخر عندما عانت كاليفورنيا من ركود حاد في أوائل التسعينيات نقصت هذه الهجرة، و تتأثر الهجرة بالظروف السائدة في البلد المرسل فعندما تعرض الاقتصاد المكسيكي لأزمة اتجهت الهجرة إلى الولايات المتحدة لزيادة الدخل وبالتالي ارتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية وتوصلت إحدى الدراسات إلى نتيجة مؤداها أن 10% انخفاض في الأجور بالمكسيك يؤدى إلى زيادة الهجرة بنسبة 8%. [1]

ولعل أهم المشكلات التي تسببها الهجرة غير الشرعية، هي الزيادة الرهيبة في أعداد المتعطلين عن العمل، فوصول أعداد كبير من المهاجرين في الآونة الأخيرة يؤدى إلى زيادة أعداد الأجانب المتعطلين عن العمل وخاصة أن ظروف سوق العمل ليست ملائمة في كثير من البلدان الأوروبية بالنسبة للعمال غير المهرة فضلاً عن عدم وجود فترة من التكيف بين القادمين الجدد و سوق العمل للدولة المضيفة، و يواجه الأجانب الشبان نفس المشكلات التي يواجهها الوطنيون الشبان، وهي نفسها عند البحث عن وظيفة لكن فرصة الأجانب أقل بكثير، لأن هناك حالات طرد جماعي من

---

1 The Center of Migration Studies N Y، International popualtion Movements، 1982، P12

أوروبا وأمريكا للأجانب المخالفين لشروط الإقامة والـدخول و تعـريض أصحاب الأعمال لعقوبات رادعة لمن يقوم بتشغيل المخالفين و أكثر الـذين يتعرضون لهذه المخالفات هم من الشرق الأوسط و أسيا و أفريقيا. [1]

و قد ناقش تقرير اليونسكو 1986ف مشكلات الهجرة غير الشرعية ولخصها فيما يلى [2]:

1- الاعتماد الاقتصادي على تحويلات غير مضمونة.
2- إهمال تعليم الأطفال و المشكلات المترتبة على ذلك.
3- الخيانة الزوجية من جانب الزوجات نظراً لطول غياب الزوج.
4- معظم الرجال الغائبين لم يستخدموا المصارف في إرسال النقود بل كانوا يرسلون النقود مع الأصدقاء و الأقارب و كثيراً ما يفقد منها الكثير و تحدث المشاكل.
5- مواجهة النساء لمشكلة إعداد ميزانية النفقات المنـزلية لفترات غير معروفة فضلاً عن عدم قدرتهن على إدارة المنـزل.

ونظراً لكثافة حركة الهجرة العالمية على نحو غيـر مـسبوق فـي تاريخ البشرية بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين ولاسـيما فـي أمريكـا الشمالية و أوروبا الغربية إلى أتباع سياسات أكثر تشدداً في إغلاق الحدود و تشديد الإجراءات القانونية الرادعة للهجرة، و هذا ما أحدث تضخماً غير مسبوق في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإغلاق الحدود مع بقاء أسـواق العمل المفتوحة أدى إلى ولادة صناعة مزدهرة جديدة سـميت (صـناعة الهجرة السرية) فتكلفة العامل المكسيكي إلى كاليفورنيا تقدر بـألف دولار كذلك فإن المهاجر الأفريقي يدفع 500 دولار لعبور جبل طـارق بـصورة

---

contunuos ، Sopemi trends in International Migration،1 Annual Repons organization for Economic fooperation ،Reporting system on migration 198، P.، 1999، N J،and Development

2 اليونسكو، تقرير حول " مشكلات الهجرة غير الشرعية "، نيويورك، 1998، ص 215

غير مشروعة أما المهاجر الأسيوي يدفع من 20 ألف إلى 40 ألف دولار للوصول إلى أمريكا بأوراق مزورة و يقدر عدد الأفراد الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي سراً نحو نصف مليون عام 2000 و قدر مكتب العمل الدولي أرباح مافيات صناعة الهجرة غير المشروعة بما يتراوح من 5 : 7 ملايين دولار في السنة – كما يضاف أعداد ضحايا هذه الهجرة بين عامي 1993، 2000ف على حدود الاتحاد الأوروبي ألف ضحية من المهاجرين السريين الذين لقوا حتفهم غرقاً في البحر أو اختناقا في الشاحنات و قيعان السفن أو تجمداً في عنابر الطائرات. [1]

و بالرغم من كل هذه المشكلات التي يتعرض لها المهاجر السري إلا أنه مازالت هناك أعداداً كبيرة تتجه إلى هذا النوع من الهجرة رغم تحذيرات الحكومات الطاردة و المستقبلة إلا أن دافع التغيير و البحث عن حياة أفضل يفرض إرادته على عملية الانتقال، كذلك فإن التجارب السابقة لهذا النوع من الهجرة أثبتت فشلها على كافة المستويات الاقتصادية والمعنوية كافة، كما أن فشل الحكومات النامية في القضاء على البطالة قد ساعد على ازدهار صناعة الهجرة السرية.

ثالثا : أهم نتائج الدراسة الميدانية

بحثت هذه الدراسة في موضوع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وطرحت تساؤلا أساسيا مؤداه : ما أهم الخصائص والملامح الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل ملامح ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد طبق الباحث دراسته الميدانية علي عينة حاولت القيام بعمليات هجرة غير شرعية من الأراضي الليبية، وفيما يلي يعرض الباحث لأهم نتائج الدراسة.

1 http://www.annabaa.org

أولا : فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الأول، والذي مؤداه : ما أهم خصائص وسمات المهاجرين غير الشرعيين ؟، كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

1- **أظهرت البيانات الميدانية**، وقوع النسبة الغالبة من أفراد عينة البحث، في فئات السن الشابة، والتي تقع ما بين 20 إلي 35 سنة، حيث بلغ إجمالي هذه الفئات نحو 83.3% من إجمالي حجم العينة الكلي، وهي بالقطع النسبة الغالبة، وهذا أمر طبيعي، إذ أن غالبية الذين يحاولون القيام بعمليات الهجرة السرية، هم من الشباب الذين يبحثون عن عمل وفرصة حياة جديدة، بعد أن ضاقت بهم الحياة في مجتمعاتهم الأصلية،وباتت البطالة والفقر يحاصرهم من كل جهة، وهو الأمر الذي يجعل هذه النتيجة تتفق مع ما سبق وأشارت إليه الكثير من الدراسات، من أن الشباب يمثلون المكون الأساسي لعمليات الهجرة السرية.

2- **أكدت البيانات الميدانية** علي أن النسبة الغالبة من المهاجرين غير الشرعيين، من أفراد عينة الدراسة، من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 96.7% من إجمالي حجم العينة، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الإناث 3.3% فقط، وهذا أمر طبيعي، إذ أن عملية الهجرة غير الشرعية، عملية في غاية الخطورة، يتم الترتيب لها،من قبل عصابات التهريب في الغالب، وهذه الرحلة غير مأمونة المخاطر، ويتعرض خلالها المهاجرون للموت في أوقات كثيرة، فالمراكب التي يتم نقلهم من خلالها، هي من النوع المتهالك في الغالب، وتفتقد إلي أي نوع من احتياطات الأمان، كما سبق الإشارة، ومن ثم فإن العملية تحتاج إلي مخاطر وجرأة غير عادية، ومن ثم فهي تجتذب الذكور من دون الإناث. وحتى بالنسبة للنسبة الضئيلة التي عثر عليها الباحث فلها ظروفها الخاصة، فالأنثيين التي تضمنتهما عينة البحث، أحداهما زوجة أحد المهاجرين والثانية أختـه، بمعني أنهم من أسرة واحدة،حاولت القيام بعملية هجرة غير شرعية، أملا في الانتقال لعيشة حياة أفضل علي الشاطئ الآخر من المتوسط.

3-**أظهرت البيانات الميدانية**، فيما يتعلق بالمستوي التعليمي للمهاجرين غير الشرعيين من أفراد عينة الدراسة، ارتفاع المستوي

التعليمي بينهم بوجه عام، فقد خلت العينة من الأميين والذين يعرفون فقط القراءة والكتابة، في حين ارتفعت نسبة أصحاب المؤهل المتوسط وفوق المتوسط. وربما يكون المستوي التعليمي المرتفع هذا، عاملا أساسيا من العوامل التي دفعتهم للتفكير في الهجرة، فمن المعروف أن ارتفاع المستوي التعليمي، يصاحبه ارتفاع في مستوي الطموح، و هو الأمر الذي يدفع بأصحاب المستويات التعليمية المرتفعة إلي التفكير في بدائل لأوضاعهم السيئة، فالأفراد المتعلمون الذين يجدون أنفسهم، غير قادرين علي الحصول علي فرصة عمل علي الرغم من حيازتهم للمؤهلات العلمية التي تجعلهم مناسبين للحصول علي فرص عمل جيدة، هذه الأوضاع، ربما تكون ذات عامل فاعل وأساسي في دفع الأفراد إلي التفكير في الهجرة، سواء الهجرة بوجه عام، أو هذا النمط من الهجرة غير الشرعية.

4- **تنوعت جنسيات أفراد عينة الدراسة**، ولكن الملاحظة الأساسية هي غلبة الطابع الأفريقي عليها، فجميع الدول التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة،تقع في القارة الأفريقية، سواء في شمالها (مصر) أو وسطها (السودان) أو في جنوب الوسط (باقي الدول)، كما أن جميع هذه الدول معروفة بانتمائها لمجموعة البلدان النامية، علي الرغم من اشتهار بعضها بوفرة الثروات، مثل نيجيريا ذات الثروة النفطية،لكنه يبدو أن الثروات الطبيعية التي تملكها بعض هذه البلدان شئ، وظروفها التنموية والاقتصادية شئ آخر، وهي الظروف المسئولة بالدرجة الأولي عن هروب هؤلاء الشباب من هذه البلدان، وتفضيل الموت عبر مغامرة غير محسوبة، علي الحياة فيها.

5-**أظهرت نتائج الدراسة الميدانية** أن هناك أربعة مهن أساسية كان أفراد عينة البحث يعملون فيها، في بلدانهم الأصلية قبل مجيئهم للجماهيرية، وهي علي النحو التالي حسب تراتب الأهمية : 31.7% مارسوا أعمالاً حرفية، 21.7% مارسوا مهنة قيادة السيارات، و13.3% رعاة أغنام، و8.3% رعاة أغنام، والنتيجة الهامة التي كشفت عنها البيانات الميدانية أن هناك 25% أي ربع حجم العينة، لم يكن لديها أي عمل، وهو ما يعني أن هذه النسبة كانت متعطلة عن العمل، وهو ما يوضح سطوة العامل الاقتصادي، الذي ربما يكون من العوامل الأساسية التي دفعت بهم إلي ترك

بلدانهم أولا، ثم التفكير في الهجرة غير الشرعية ثانيا، وهي عوامل مهمـــة أشارت إليها الدراسات السابقة.

6- **أكدت البيانات الميدانية** علي أن النسبة الغالبة من أفراد عينـــة البحث بنسبة 36.3% لم يكن لهم عمل محدد في الجماهيرية، يليهم نـــسبة أكثر أهمية وهي تلك التي أشارت إلي انها كانت تظل بدون عمل لفتـــرات طويلة، حيث بلغت نسبتها 30% من إجمالي حجم العينة، إلي جانب ذلـــك هناك نسب أخري متفاوته أشارت إلي أعمال متنوعة مثل : 16.7% بـــائع في الأسواق، 10% عامل في مزرعة، ، 6.7% أعمال مهنية. والملاحظة الهامة التي يخرج بها الباحث من هذه البيانات، تدني الحالة المهنية لأفـــراد عينة الدراسة، بعد انتقالهم للجماهيرية، فـــسواء العـــاملون مـــنهم وغيـــر العاملين، فهم يعملون في مهن متدنية للغاية، ربمـــا لا تتفـــق ومـــستوياتهم التعليمية التي سبق الإشارة إليها، فضلا عن ذلك أن نسبة كبيرة جدا مـــنهم أشارت إلي أنها لم يكن لها عمل مستقر، وقد تعدت نسبتهم ثلث حجم العينة بقليل، فضلا عن نسبة أخري أكدت علي أنها كانت تتعطـــل عـــن العمـــل لفترات طويلة، ويعني ذلك أن النسبة الكبرى من أفراد العينة، كانت تعـــيش ظروفاً مهنية سيئة، فلم يكن لنسبة كبيرة منهم استقرار في العمـــل، ونـــسبة أيضا غير قليلة كانت متعطلة عن العمل لمدة طويلة، حسبما أشاروا، حتـــى بالنسبة للذين يعملون، فإن أعمالهم تتسم بالدونية في الغالب، ولا تدر عليهم أرباحاً، وهو ما يؤكد أن ثمة تفاوت بين الطموحات التي كان يسعي أفـــراد العينة لتحقيقها، وهي مرتبطة بمستوياتهم التعليمية، وبين الواقع الذي عاشوه في العمل، وربما تكون هذه الظروف أيضا من العوامـــل الأساســـية التـــي دفعتهم للتفكير في الهجرة السرية، وتحمل المخاطر التي يعرفونها مسبقا.

7- أظهرت البيانات الميدانية تدني مستوي الدخول بالنسبة لأفـــراد عينة الدراسة في بلدانهم الأصلية علي وجه العموم، فنسبة غير قليلة بلغـــت 35% أشاروا إلي أن دخلهم كان يقل عن الخمسين دينار، في حين أن نسبة غير قليلة بلغت ربع حجم العينة (25%)أكدت علي أنه لم يكن لها أي دخل علي الإطلاق، وبين عدم وجود الدخل والدخل المنخفض ثمة، نسب متفاوتة أشارت أيضا إلي دخول متدنية، فهناك 15% يقع دخلهم ما بين الخمـــسين

والسبعين دينار، و13.3% يقع دخلهم ما بين السبعين والتسعين، و11.7% يقع دخلهم ما بين التسعين والمائة والعشرة دينا. إن هذه البيانات تعطي لنا تصورا عن تدني مستوي الدخول بوجه عام لكافة أفراد عينة الدراسة، وهو ما يعني أنهم جاءوا من ظروف اقتصادية ضاغطة، قد تشكل العوامل الأساسية وراء التفكير في ترك أوطانهم بشكل أساسي والتفكير في الهجرة غير الشرعية أيضا، وذلك في ضوء تدني أحوالهم الاقتصادية أيضا، حتى بعد انتقالهم للعمل بالجماهيرية، وهي البيانات التي أوضحها جدول رقم (6)، والتي بينت تدني الحياة المهنية لأفراد العينة، فأغلبهم يعمل في مهن متدنية الدخل، والقطاع الأكبر منهم لا يوجد عمل ثابت ومستقر له ، فضلا عن أولئك الذين يظلون لفترات طويلة بدون عمل، إن هذه البيانات، ترسم لنا صورة واضحة المعالم عن الحياة الاقتصادية السيئة لأفراد العينة، والتي تلعب دورا هاما في دفعهم للتفكير في الهجرة غير الشرعية.

ثانيا : فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الثاني، والذي مؤداه : ما أهم الأبعاد الاجتماعية لحياة المهاجرين غير الشرعيين ؟، خلصت الدراسة الميدانية للنتائج التالية :

1- **أظهرت البيانات الميدانية** أن النسبة الغالبة من أفراد العينة، من العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج، حيث بلغت نسبتهم 91.7%، وهي النسبة الغالبة بدون شك، وهو ما يعني أن غالبية أفراد العينة، غير ملتزمين بالإنفاق علي أسرهم، ولا هم أيضا مسئولين مسئولية مباشرة عن هذه الأسر (أسر الزواج)، وربما هذا يفسر الإقدام غير العادي علي خوض تجربة الهجرة غير الشرعية، علي الرغم من المخاطر التي يعرفونها جيدا، والتي إما سمعوا عنها من آخرين سبقوهم إلي هذه التجربة وفشلوا _ كما ستظهر البيانات لاحقا _ أو تم تحذيرهم من قبل آخرين، عرفوا من خلال أصدقائهم ومعارفهم بالمخاطر والمهالك التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيون، في سفرهم غير المأمون، في مراكب صيد قديمة ومتهالكة، ولا يوجد بها أي سبيل للأمان أو النجاة، فربما لو أن هؤلاء الأشخاص من المتزوجين، الذي يعولون أسر هم مسئولين عنها مسئولية مباشرة، لفكروا ألف مرة قبل الإقدام علي ممارسة هذا النوع من الهجرة غير الشرعية.

2- **أظهرت البيانات الميدانية** أن غالبية أفـراد عينـة الدراسـة، تميزوا بأنهم جاءوا من اسر كبيرة الحجم نسبيا، فأكثر من ثلث حجم العينة (36.7%) بلغ عدد أفراد أسرتها ما بين ثمانية واحد عشر فردا، إلي جانب ذلك هناك 30% زاد عدد افراد أسرها عن 11 فردا، بينمـا هنـاك 25%، وهي ربع حجم العينة، عدد أفراد أسرها وقع ما بين خمسة وثمانية أفـراد. من هذه البيانات، يتأكد للباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة، جـاءوا مـن أسر كبيرة الحجم، وهي أسر بلا شك مثقلة بالمشكلات الاقتصادية، لكثـرة احتاجاها، في ضوء كثرة أعدادها، ومن ثم يمكن القول بأن المهاجرين غير الشرعيين، ينتسبون لأسر كبيرة العدد، وهذا الحجم الكبيـر، ربمـا يكـون عاملا ضاغطا علي الظروف الاقتصادية لهؤلاء الأفراد، وهو الأمر الـذي يجعل أسرهم غير قادرة علي تقديم الرعاية الكاملة لهم، وخـاص الرعايـة الاقتصادية، فكبر حجم الأسر يجعل مسئولياتها الاقتصادية كبيرة، فإذا مـا قارنا ذلك بالدخل الذي كان يتحصل عليه هـؤلاء الأفـراد قبـل مجيـئهم للجماهيرية، لأدركنا تدني المستوي الاقتصادي، لهذه الأسرة، لتدني دخـول أفرادها.

3- **أوضحت النتائج أن النسبة** الغالبة من أفراد عينـة الدراسـة، أكدت علي أن علاقاتها الأسرية طيبة، حيث بلغت نسبة الذين أشاروا إلـي ذلك 80%، وهي بالقطع النسبة الغالبة علي أفراد العينة، في حين أن نسبة الذين أشاروا إلي وجود مشكلات تشوب هذه العلاقات بلغت 8.3%، وهـي نسبة ضئيلة للغاية. ومن هنا يمكن القول بأن الحياة الأسرية لنسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة، حياة مستقرة، لا تسودها أي نوع من المشكلات.

.4- **أظهرت نتائج الدراسة الميدانيـة**، تنوعـاً فـي الأسـباب الاجتماعية، التي تكمن خلف تفكير أفراد عينة الدراسة في الهجـرة غيـر الشرعية، وجاء ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها علي النحو التالي :

1- البحث عن عمل 95%.
2- تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة 91.7%.
3- الرغبة في الإنفاق علي الأخوة والأخوات 80%.
4- الرغبة في بناء مسكن جديد وحديث 78.3% .

5- الرغبة في السفر للخارج، خاصة للدول الأوروبية 71.7% .
6- الرغبة في الزواج وتأسيس أسرة 65%.
7- الرغبة في شراء أراضي 58.3%.
8- الرغبة في كسب مال بطريقة سريعة 55%.
9- تقليد الآخرين ممن سبق لهم النجاح في السفر بهذه الطريقة 45%من هذه البيانات يمكن للباحث القول، بأن ثمة تنوعاً في الأسباب الكامنة وراء تفكير أفراد عينة الدراسة في الهجرة غير الشرعية، ولكن البحث في جملة الأسباب السابقة، والتي يبدوا علي ظاهرها المسحة الاجتماعية الواضحة، أن القاسم المشترك بين كل هذه الأسباب في الغالب هو العامل الاقتصادي، فسواء كان السبب هو الرغبة في تحسين وضع أو مستوي الأسرة الاجتماعي، أو الرغبة في الإنفاق علي الأخوة والأخوات، أو الرغبة في الزواج وتأسيس أسرة، أو البحث عن عمل، فكل هذه الأسباب تتعلق بطريقة أو بأخري بالعامل الاقتصادي المتمثل في المال، وعلي ذلك يمكن القول بأن العامل الاقتصادي له سطوته الكبيرة في تشكيل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مهما تنوعت الأسباب والحجج التي يقولها أولئك الذين يحاولون القيام بهذه التجربة الصعبة.

ثالثا : فيما يتعلق بالتساؤل الثالث، والذي مؤداه : ما أهم ملامح الحياة الاقتصادية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟، خلصت الدراسة للنتائج التالية :

1- أظهرت النتائج الميدانية أن النسبة الغالبة من أفراد عينة البحث، ومقدارها 40% أكدت علي أن دخل أسرها يقل عن المائة دينار ليبي، في حين أن 30%، أكدوا علي أن هذا الدخل يقع ما بين المائة دينار والمائة وعشرين دينار ليبي، وفي الترتيب الثالث، جاء الذين أشاروا بنسبة 16.7% إلي أن دخل أسرهم يقع ما بين المائة وعشرون ومائة وأربعين دينار ليبي، ثم هناك نسبة بلغت 8.3% أشارت إلي أن الدخل بلغ ما بين مائة وأربعين ومائة وستين دينار ليبي، وأخيرا هناك نسبة ضئيلة بلغت 5% أشارت إلي أن الدخل يقع ما بين مائة وستين ومائة وثمانين دينار ليبيا. ومن هذه البيانات يمكن للباحث أن يقول أن أسر أفراد عينة الدراسة، تتسم

بتدني المستوي الاقتصادي والمعيشي لها بوجه عام، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم الأسر الذي سبق وأشرنا إليه في الجدول رقم (9)، فكما سبق وأوضح الباحث في تعليقه علي بيانات هذا الجدول، أن غالبية أفراد عينة الدراسة، جاءوا من أسر كبيرة الحجم، فإذا ما أخذنا كبر الحجم في الاعتبار، لوجدنا أن المستوي الاقتصادي والمعيشي لهذه الأسر يتسم بالتدني الكبير، خاصة إذا ما نظرنا إلي أن غالبية البلدان التي ينتمي إليها أفراد عينة البحث، معروف عنها معاناتها ومشكلاتها الاقتصادية، هذا من ناحية وغلاء المعيشة من ناحية أخري. وتؤكد هذه النتيجة ما سبق وخلص إليه الباحث، من أن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في تشكيل دوافع الهجرة غير الشرعية بالنسبة لأفراد عينة البحث، بغض النظر عن الصور المختلفة التي يظهر فيها هذا العامل، كالرغبة في تحسين الوضع الأسري أو البحث عن عمل أو الرغبة في شراء أرض...الخ وما إلي غير ذلك من أسباب سبق الكشف عنها، لكن جميعها تدور حول المحور الاقتصادي.

2- **كشفت نتائج الدراسة الميدانية** عن تعدد مصادر دخل أسر أفراد عينة الدراسة، يأتي في مقدمتها راتب وظيفة رب الأسرة (الأب) حيث أشار إلي ذلك 35%، يليه عمل الأبناء، بنسبة 31.7%، ثم عمل الأم، بنسبة 16.7%، وأخيرا هناك مصدران حصلا عن نسبة متساوية وهما المعاش ومصادر متنوعة، نسبة 8.3% لكل منهما. وتعكس هذه البيانات أيضا الوضع الاقتصادي لأسر أفراد عينة الدراسة، فهي مصادر تقليدية في الغالب، ومحددة، فليس من بين أفراد العينة من أشار إلي أن مصدر الدخل هو التجارة مثلا، أو غير ذلك من المصادر التي تشير إلي وجود نوع من اليسر أو الوفرة الاقتصادية، وتتطابق هذه النتيجة مع ما سبق وخلص إليه الباحث، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لأفراد العينة عموما.

3- **أظهرت نتائج الدراسة الميدانية**، أن غالبية أفراد عينة البحث، يعيشون في مساكن متواضعة وبسيطة، تعكس المستوي الاقتصادي المتدني لهم، فمن بين إجمالي حجم العينة هناك 33.3% أشاروا إلي أن أسرهم تعيش في مساكن مبنية من الصفيح والخشب (عشش)، في حين أشار 30% إلي أن أسرهم تعيش في مساكن مبنية من الطوب اللبن (الطوب غير المحروق) وهذا يعني أن أكثر من نصف حجم العينة بكثير، تعيش في

مساكن جدا بسيطة ومتواضعة، باستثناء نسبة قليلة بلغت 20%، هي التي أشارت إلي أن أسرها تعيش في مساكن حديثة مبنية من الطوب الأحمر والاسمنت المسلح، وعلي الرغم من ذلك فإن هذا لا يعكس الوضع الاقتصادي المرتفع لهذه الأسر ، وهو الأمر الذي سيتضح في النتيجة التالية الخاصة بمساحة هذه المساكن.

4-**كشفت نتائج الدراسة الميدانية** عن أن نسبة الغالبية العظمي من أفراد عينة الدراسة، وبنسبة 73.3% قد أكدوا علي أن مساحة المسكن الذي يعيشون فيه تقل عن المائة متر مربع، وهو يعكس أيضا المستوي الاقتصادي المتدني لأسر أفراد عينة البحث، فإذا ما أخذنا في الاعتبار عدد أفراد أسر عينة الدراسة (الحجم)، كما سبق الإشارة، من أن غالبية هذه الأسر من الحجم الكبير، لأدركنا أن مساحة هذه المساكن الضيقة، تعد مؤشرا هاما علي تدني المستوي الاقتصادي لهذه الأسر.

5- **كشفت نتائج الدراسة الميدانية** أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة،ترجع في أصولها إلي الريف،حيث أشار 61.7% من إجمالي حجم العينة، إلي أنهم كانوا يعيشون في قري ريفية، يأتي بعدها نسبة غير قليلة أيضا أشارت إلي أنها كانت تعيش في أحياء شعبية، بلغت 25%، أي ربع حجم العينة، ثم هناك أخيرا 13.3% كانت تعيش في مناطق صحراوية، وتعكس منطقة السكن جانباً مهماً من حياة أفراد عينة الدراسة الاقتصادي، فهذه المناطق الثلاث، سواء الريفية أو الشعبية أو الصحراوية، معروف عنها قلة الخدمات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري، تشكل هذه الأماكن مصدرا أساسيا للهجرة بوجه عام (الجهة الطاردة للسكان).

6- **كشفت نتائج الدراسة** الميدانية عن أن الغالبية العظمي من مساكن اسر أفراد عينة الدراسة لا تتوافر بها الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي.. الخ، فقد بلغت نسبة المساكن التي لا يتوافر بها مياه عذبة نحو 75%، أما التي لا يتوفر لها صرف صحي، فقد بلغت نسبتها 100%، والكهرباء 66.7%. هذا عن الخدمات الأساسية، أما تجهيزات المسكن، فقد أشار 91.7% إلي أنه لا يوجد بمساكنهم غرف معيشة، وأشار 96.7% أنه لا يوجد بها غرف طعام، وذات النسبة لغرفة

الاستقبال، إلي جانب ذلك أشار 86.7% إلي أن مساكنهم لا يوجد بها مطبخ أو بوتاجاز، وأشار 66.7% إلي أنه لا يوجد بها تلفزيون، و100% أكـدوا علي أن مساكنهم لا يوجد بها تليفون.وأخيـرا 88.3% أشـاروا إلـي أن مساكنهم لا يوجد بها سخان مياه كهربائي. وتعطي لنا هذه البيانـات فكـرة واضحة عن المستوي الاقتصادي والاجتمـاعي، لمـساكن أفـراد عينـة الدراسة، فهي من النوع البسيط، كما سبق الإشارة، تفتقر إلـي الخـدمات الأساسية، فضلا عن أنها تفتقر أيضا إلي التجهيزات الأساسية التي يحتاجها كل مسكن، وكل ذلك يدعم النتائج السابقة التي خلص إليها الباحث من تدني المستوي الاقتصادي والاجتماعي لأسر أفراد عينة الدراسة، وهو ما يعـزز القول بأن العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في دفع هؤلاء الأفراد فـي التفكير في الهجرة غير الشرعية.

7- **أظهرت نتائج الدراسة الميدانية** أن النسبة الغالبة من أفراد عينة البحث، بواقع 95% أكدت علي أنها كانت تعاني من مشكلات اقتـصادية، أما عن نوعية هذه المشكلات، فقد تراوحت ما بين عدم وجود عمل، بنسبة 26.3%،ووجود ديون علي أفراد العينة، بنسبة 61.4%، ثم أخيـرا عـدم كفاية الدخل لمستلزمات الحياة والمعيشة، بنسبة 12.3%.

قائمة المراجع

1 _ عبد الرحيم العطري، ظاهرة الهجرة السرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الموقع الالكتروني للمجلة
http://www.swmsa.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1777

2 _ أيمن احمد أنسي، تأثير الهجرة غير القانونية علي قرية نشوة مركز الزقازيق، دراسة حالة لبعض المهاجرين من أبناء القرية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2005، ص 19

3 _ إحسان الأمين، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، دار طوبقان، الدار البيـــــــــــضاء، 2001، ص 253

4_ http://www.aliaeeranet/news/europe

5_ زياد السالمي، نحو عالم افضل، الهجرة السرية بين الأحلام والأوهام، الدار الدولية للنـــــشر، بيـــــروت، 2002، ص 29

6 _http://www.wehamestv.org/renort2004.hragenda

7 _ فليب مارتن، الهجرة الدولية، تحد عالمي، ترجمة فوزي سهاونة، النشرة السكانية ا لعالمية، الجامعة الأردنية، 1999، ص 58

8 _ الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لشئون اللاجئين، الحركة السكانية في العالم، النسخة العربية، نيويورك، 2003، ص 16

9 _ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989، ص 129

10 _ أنظر في ذلك علي سبيل المثال :رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 84، ديسمبر 1984 / لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 201، سبتمبر 1995

11 _ صابر الهاشمي، المخاطر المحتملة للهجرة غير الشرعية لدول أوربا، ورقة بحثية مقدمة لندوة (الحريك) الهجرة غير الشرعية المخاطر والتحديات، مركز دراسات الهجرة غير الشرعية، الرباط، 2002، ص 4

12 _The Center of Migration Studies International popualtion Movements، N Y، 1982، P12

13 _ Annual Repons، Sopemi trends in International Migration، contunuos Reporting system on migration، organization for Economic fooperation and Development، N J، 1999، P.،198

14 _ اليونسكو، تقرير حول " مشكلات الهجرة غير الشرعية "، نيويورك، 1998، ص 215

15 _ http://www.annabaa.org